

الأمن الغذائي في الدول العربية

نظرة عامة

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية. وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين.

يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

وتعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي. وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية كالخضروات والأسماك. ورغم تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأخرى، إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الارتفاع. واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب، و63 في المائة من الزيوت النباتية، و71 في المائة من السكر. وقد شكلت هذه السلع حوالي 76 في المائة من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007.

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني

إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول العربية. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي.

ويبدأ الفصل بتناول الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي، للتعرف على كميات الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الرئيسية، وصافي الاستيراد منها الذي يمثل الفجوة الغذائية، وتلمس أسباب العجز في السلع الغذائية الرئيسية. ويقوم الفصل تالياً باستعراض أهم العوامل والمشكلات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، وتشمل المحددات الطبيعية (الأرض والمياه)، والبشرية، ومحددات التقنية المرتبطة بكفاءة البحوث الزراعية، والأوضاع المعيشية والخدمية في الريف، ومدى كفاءة السياسات الزراعية والاستثمار، ومن ثم يتناول الفصل التعاون العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وقرارات القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عقدت في الكويت في يناير عام 2009 والمتعلقة بالأمن الغذائي، ويختتم الفصل باستنتاجات وتوصيات.

أولاً : الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي⁽¹⁾

يبين التحليل التالي لكميات الإنتاج والصادرات والواردات من السلع الغذائية، كميات الاستهلاك والطلب على الغذاء، وأهم السلع التي تشكل الفجوة الغذائية.

مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في تلبية الاحتياجات الغذائية

تشغل الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب حوالي 52 في المائة من المساحة المزروعة في الوطن العربي. وقد ارتفع إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2008 بزيادة سنوية قدرها 5 في المائة، وارتفع إنتاج القمح والأرز بنسبة سنوية قدرها 5.8 في المائة و2.6 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة. كما ارتفع إنتاج الخضروات بنسبة سنوية بلغت 3.3 في المائة، والفاكهة بنسبة سنوية مقدارها 1.5 في المائة، وإنتاج السكر بنسبة 2.8 في المائة سنوياً، في حين تراجع إنتاج الزيوت النباتية بنسبة 0.7 في المائة خلال نفس الفترة. وقد ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية، وزيادة معدل الاكتفاء في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة، الملحق (5/3)، والجدول رقم (1).

(1) تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وبعبارة أخرى فإن الفجوة تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجملة الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.

الجدول رقم (1)
تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي
خلال الفترة 2008-2000

(مليون طن)

معدل التغيير السنوي (%) 2008-2000	2008	2007	2000	المجموعات السلعية
5.0	55.6	50.1	37.6	الحبوب
5.8	26.4	22.9	16.8	القمح
2.6	7.5	7.4	6.1	الأرز
2.0	1.4	1.4	1.2	البقوليات
0.7-	1.6	1.6	1.7	الزيوت النباتية
2.8	3.0	3.0	2.4	السكر
1.5	30.8	30.2	27.3	الفاكهة
3.3	50.6	48.3	39.1	الخضروات
1.3	7.0	7.0	6.3	اللحوم
3.6	25.8	24.6	19.3	الألبان و مشتقاتها
2.3	3.6	3.4	3.0	الأسماك

المصدر: الملاحق (5/3)، (6/3) و(7/3).

تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة تبلغ حوالي 395 مليون رأس من الماشية. وتشير البيانات إلى تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000 – 2008 إذ زاد إنتاج اللحوم من حوالي 6.3 مليون طن إلى حوالي 7 مليون طن أي بمعدل نمو سنوي قدره 1.3 في المائة. وارتفع إنتاج الألبان ومشتقاتها من حوالي 19.3 مليون طن إلى حوالي 25.8 مليون طن أي بنسبة 3.6 في المائة سنوياً خلال نفس الفترة. وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي العربي، الملحق (6/3).

يقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8.2 مليون طن منها 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية و 0.5 مليون طن في المياه الداخلية (الأنهار والبحيرات). وقد ارتفع حجم الإنتاج السمكي من حوالي 3 مليون طن إلى حوالي 3.6 مليون طن خلال الفترة 2000 – 2008. وقد شكلت كميات الإنتاج في عام 2008 حوالي 44 في المائة من حجم المخزون السمكي، وحوالي 63 في المائة من الطاقة السمكية المتاحة التي تقدر بنحو 5.7 مليون طن. وقد انعكست زيادة الإنتاج في تحقيق فوائض تصديرية من الأسماك. وتتوفر فرص كبيرة للاستثمار السمكي، يمكن أن تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي إذا توفرت وسائل الصيد الحديثة وخدمات التصنيع و التسويق المتطورة، الملحق (7/3).

تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية ومؤشرات الطلب على الأغذية

ارتفعت قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 3.7 مليار دولار إلى حوالي 10.1 مليار دولار خلال الفترة 2000-2007 وبمعدل نمو سنوي قدره 15.4 في المائة. وقد ارتفعت كمية صادرات الخضروات والبطاطس والفاكهة

والأسماك بمعدل سنوي بلغ حوالي 12.4 في المائة، و10.4 في المائة، و4.2 في المائة و3.9 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة. كما بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات من هذه السلع 20.2 في المائة و14.4 في المائة و7.2 في المائة و19.1 في المائة على التوالي. ويتضح من ذلك زيادة قيمة الصادرات من هذه السلع بنسب أكبر من الزيادة في كمياتها، بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية خلال الفترة ذاتها، وتنامي الطلب على هذه السلع. وتشير كمية صادرات الحبوب والسكر الخام والزيوت النباتية واللحوم والألبان في عام 2007، إلى تواضع كمية الصادرات من هذه السلع، وتدني مساهمتها في تقليص الفجوة الغذائية، مقابل زيادة الاستيراد منها من حيث الكمية والقيمة. كما يتبين أن بعض السلع كالحبوب والدقيق زادت قيمة صادراتها عن زيادة كمياتها، وذلك لأن معظم صادراتها هي من سلع إعادة التصدير، الملحق (10/3) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
تطور الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية
2007-2000

السلع	كمية الصادرات (ألف طن)		قيمة الصادرات (مليون دولار)		معدل التغيير السنوي (%) 2007-2000
	2007	2000	2007	2000	
الحبوب و الدقيق	3,292	1,559	867	322	15.2
البطاطس	708	354	200	78	14.4
السكر الخام	1,462	233	442	58	33.7
البقوليات	444	78	214	52	22.4
الزيوت النباتية	1,173	434	1,451	448	18.3
الخضراوات	3,314	1,460	1,824	503	20.2
الفواكه	2,117	1,584	1,154	709	7.2
اللحوم	90	52	170	88	9.9
الألبان و مشتقاتها	1,924	570	561	200	15.9
الأسماك	810	621	2,398	708	19.1

المصدر : الملحق رقم (10/3).

وفي المقابل، ازدادت كمية الواردات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 71.4 مليون طن إلى حوالي 94 مليون طن، وبمعدل زيادة سنوية بلغ 4 في المائة خلال الفترة من 2007-2000، وازدادت كمية الواردات من الحبوب بمعدل سنوي مقدراه 2.1 في المائة. كما نمت كمية واردات السكر والزيوت النباتية واللحوم والألبان خلال نفس الفترة بنسبة سنوية تقدر بحوالي 10.1 في المائة، و4.2 في المائة و7 في المائة، و6.6 في المائة على التوالي، مما يدل على ازدياد حجم الطلب على هذه السلع.

وقد ارتفعت قيمة واردات هذه السلع من 18.5 مليار دولار إلى 34.2 مليار دولار خلال الفترة 2000-2007، أي بمعدل نمو سنوي 9.2 في المائة. وارتفعت قيمة واردات الحبوب من حوالي 7.9 مليار دولار إلى حوالي 13.4 مليار دولار بمعدل سنوي قدره 7.8 في المائة، كما زادت قيمة واردات السكر بمعدل سنوي مقداره 16.3 في المائة، والزيوت النباتية بمعدل سنوي قدره 8.3 في المائة، واللحوم بحوالي 9.8 في المائة، والألبان بحوالي 12 في المائة خلال نفس الفترة. ويتبين من ذلك أن نسبة الزيادة في قيمة الواردات من هذه السلع تفوق نسبة الزيادة في كمياتها بأكثر من الضعف، ويؤشر ذلك إلى أن الزيادة في كميات الإنتاج ساهمت في تقليص كمية الواردات وأدى ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة قيمة الواردات من هذه السلع بنسبة أكبر، الجدول رقم (3).

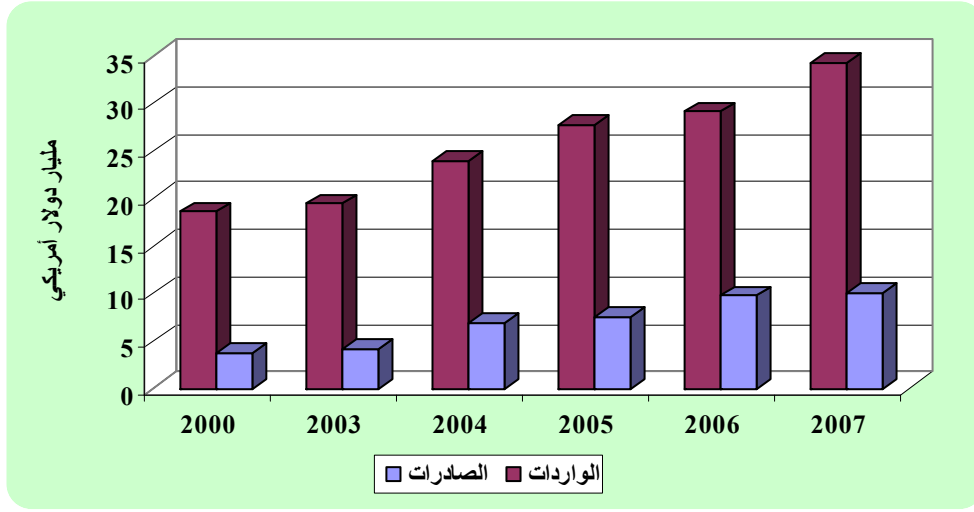
الجدول رقم (3)
تطور الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية
2007-2000

السلع	كمية الواردات (ألف طن)		قيمة الواردات (مليون دولار)		معدل التغيير السنوي (%) 2007-2000
	2007	2000	2007	2000	
الحبوب و الدقيق	55,545	48,028	13,361	7,877	7.8
البطاطس	787	406	377	153	13.8
السكر الخام	9,412	4,815	3,392	1,182	16.3
البقوليات	1,223	428	598	436	4.6
الزيوت النباتية	3,431	2,573	2,748	1,575	8.3
الخضروات	2,464	1,739	875	756	2.1
الفواكه	3,250	2,262	1,677	1,002	7.6
اللحوم	1,837	1,142	3,16	1,615	9.8
الألبان و مشتقاتها	12,572	8,054	4,514	2,047	12.0
الأسماك	650	409	991	491	10.6

المصدر: الملحق (10/3).

وقد شكلت قيمة واردات الحبوب وحدها حوالي 39 في المائة من إجمالي قيمة الواردات للسلع الغذائية في عام 2007، وبإضافة قيمة واردات السكر والزيوت النباتية واللحوم والألبان إليها، فإن هذه النسبة ترتفع إلى حوالي 79 في المائة من إجمالي قيمة الواردات للسلع الغذائية الرئيسية لعام 2007. وتشير كمية الواردات من هذه السلع إلى ارتفاع الطلب عليها، وزيادة نسبة العجز منها. وبشكل عام، فقد شكل إجمالي قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 29.4 في المائة من إجمالي قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007، وهو ما يشير أيضا إلى تواضع مساهمة قيمة الصادرات في التخفيف من تكاليف استيراد السلع الغذائية، الشكل (1).

الشكل (1) : تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2007-2000



المصدر: الملحق (10/3).

تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية الرئيسية

يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافاً إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حال تفوق كمية الصادرات على الواردات، تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي. بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى الاعتماد على القروض والمعونات لتغطية وارداتها الغذائية.

ارتفع إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007 من حوالي 37.6 مليون طن إلى حوالي 50.1 مليون طن وبمعدل سنوي قدره 4.1 في المائة، في حين ارتفع الاستهلاك من حوالي 84 مليون طن إلى حوالي 102 مليون طن بمعدل سنوي قدره 3 في المائة. وبالتالي، ارتفعت نسبة الاكتفاء في الحبوب من 44.8 في المائة إلى 48.9 في المائة خلال هذه الفترة بسبب تجاوز معدل النمو في الإنتاج معدل النمو في الاستهلاك. غير أن قيمة الفجوة قد زادت بمعدل أعلى وذلك بسبب زيادة الأسعار العالمية بمعدلات أكبر من النسب المعتادة. وقد ازداد إنتاج القمح من حوالي 16.8 مليون طن إلى حوالي 22.9 مليون طن خلال الفترة 2000-2007، وارتفع الاستهلاك منه من 35.4 مليون طن إلى 48 مليون طن، واتسعت الفجوة من 18.5 مليون طن إلى 25 مليون طن، وبمعدلات نمو متقاربة بلغت 4.5 في المائة للإنتاج والاستهلاك والفجوة، مما أدى إلى المحافظة على مستوى الاكتفاء من القمح في حدود 47.5 في المائة. كما ارتفع إنتاج الشعير من 2.8 مليون طن إلى 4.4 مليون طن خلال الفترة نفسها بمعدل نمو بلغ 6.6 في المائة، وازداد الاستهلاك من 11.2 مليون طن إلى 14.9 مليون طن بمعدل نمو مقداره 4 في المائة، مما أدى إلى زيادة نسبة الاكتفاء من حوالي 25 في المائة إلى 28.9 في المائة، الملحق (1/10) والجدولان رقم (4) و(5).

الجدول رقم (4)
تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية الرئيسية
(2007-2000)

(مليون طن)

السلع	2007					2000				
	نسبة الاكتفاء %	نسبة الفجوة %	الاستهلاك	صافي الواردات (الفجوة)	الإنتاج	نسبة الاكتفاء %	نسبة الفجوة %	الاستهلاك	صافي الواردات (الفجوة)	الإنتاج
الحبوب والدقيق	48.9	51.1	102.3	52.2	50.1	44.8	55.2	84.0	46.4	37.6
القمح	47.7	52.3	48.0	25.0	22.9	47.4	52.6	35.4	18.5	16.8
الأرز	75.5	24.5	9.8	2.3	7.4	68.0	32.0	9.0	2.9	6.1
الشعير	29.8	70.2	14.8	10.4	4.4	25.0	75.0	11.2	8.4	2.8
البطاطس	99.0	1.0	9.4	0.7	9.3	99.0	1.0	7.0	0.5	6.9
البقوليات	63.6	36.4	2.2	0.7	1.4	60.0	40.0	02.0	0.7	1.2
الزيوت النباتية	37.2	62.8	4.3	2.6	1.6	45.0	55.0	3.8	2.0	1.7
الخضروات	102.0	-	47.5	0.8 -	48.3	99.2	0.8	39.4	0.2	39.1
الفاكهة	96.5	3.5	31.3	1.1	30.2	97.5	2.5	28.0	0.6	27.3
السكر الخام	29.2	70.8	10.3	7.3	3.0	37.0	63.0	6.5	4.0	2.4
اللحوم	80.5	19.5	8.7	1.7	7.0	86.3	13.7	7.3	1.0	6.3
الألبان ومنتجاتها	69.8	30.2	35.2	10.6	24.6	72.2	27.8	26.7	7.4	19.3
الأسماك	106.0	-	3.2	0.1 -	3.4	107.0	-	2.8	0.2 -	3.0

المصدر : الملحق (1/10).

الجدول رقم (5)
معدل النمو السنوي لكميات الإنتاج وصافي الواردات (الفجوة) والاستهلاك
للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2007-2000

السلع	الإنتاج %	صافي الواردات (الفجوة) %	الاستهلاك %
الحبوب و الدقيق	4.1	1.7	3.0
القمح	4.5	4.4	4.5
الزيوت النباتية	0.9-	3.8	1.8
الخضروات	3.0	217-	2.7
السكر	3.2	8.9	6.8
اللحوم	1.5	7.9	2.5
الألبان	3.5	5.3	4.0
الأسماك	1.8	3.9-	2.0

المصدر: الملحق (1/10).

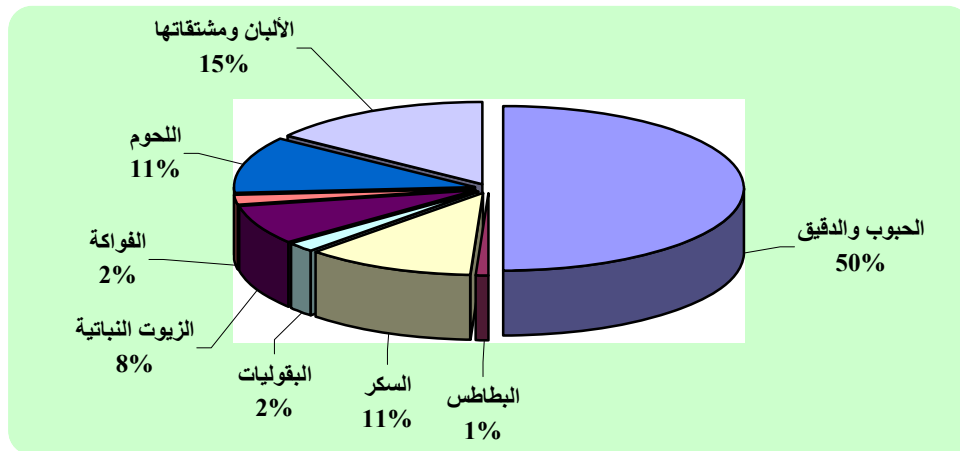
ازداد إنتاج السكر الخام من حوالي 2.4 مليون طن إلى حوالي 3 مليون طن خلال الفترة 2007-2000، وازداد استهلاكه بنسبة أكبر، من حوالي 6.5 مليون طن إلى حوالي 10.3 مليون طن، مما أدى إلى تراجع نسبة الاكتفاء من 37 في المائة إلى 29.3 في المائة. أما بالنسبة للزيوت النباتية، فقد تراجع الإنتاج من حوالي 1.7 مليون طن إلى حوالي 1.6 مليون طن، وازداد الاستهلاك من حوالي 3.8 مليون طن إلى حوالي 4.3 مليون طن، وهو ما أدى إلى تراجع نسبة الاكتفاء من حوالي 45 في المائة إلى 37.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

كما ارتفع إنتاج الألبان من حوالي 19.3 مليون طن إلى حوالي 24.6 مليون طن خلال الفترة 2000-2007، بينما تراجعت نسبة الاكتفاء للألبان ومشتقاتها من حوالي 72.2 في المائة إلى حوالي 69.8 في المائة، وازداد إنتاج اللحوم من حوالي 6.3 مليون طن إلى حوالي 7 مليون طن، وتراجعت نسبة الاكتفاء للحوم من حوالي 86.3 في المائة إلى حوالي 80.5 في المائة، وذلك بسبب زيادة معدل الاستهلاك بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج للحوم والألبان. وقد حافظت الفاكهة على نسبة اكتفاء تجاوزت 96 في المائة خلال هذه الفترة، بينما حققت الخضروات والأسماك فوائض تصديرية بنسب 1.7 في المائة و6 في المائة من كمية الاستهلاك على التوالي في عام 2007. ويتبين من مقارنة نسب زيادة الإنتاج بنسب زيادة الاستهلاك، أن زيادة حجم الفجوة بشكل عام كانت بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك بنسبة أكبر من معدلات الإنتاج. وهو ما يوضح أن تقليص الفجوة ومواجهة العجز يكمن في التركيز على زيادة الإنتاج بنسب تغطي الفجوة الغذائية القائمة، وتزايد الاستهلاك من الأغذية، مما يتطلب زيادة النمو في الإنتاج من خلال الاستثمار الأمثل للموارد، وترشيد الاستهلاك بوسائل متعددة أهمها، التوعية بأساليب التغذية الصحية، وتخفيض معدلات النمو السكاني.

مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية

ازدادت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 23.8 مليار دولار خلال الفترة 2007-2000، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 8 في المائة. وبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 45 في المائة من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000، فقد أصبحت تشكل حوالي 50 في المائة عام 2007. ويأتي القمح في صدارة هذه المجموعة حيث يمثل وحده أكثر من 50 في المائة من قيمة فجوة الحبوب، وحوالي 28 في المائة من إجمالي الفجوة الغذائية لعام 2007. ويليه الشعير والأرز بحوالي 8.2 في المائة وحوالي 6.6 بالمائة من قيمة الفجوة على الترتيب لنفس العام، الملحق (12/3) والشكل (2).

الشكل (2) : نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية عام 2007



المصدر : الملحق (12/3).

كما بلغت مساهمة السكر والزيوت النباتية 11 في المائة و8 في المائة على التوالي، في حين ساهمت المنتجات الحيوانية بحوالي 26 في المائة من قيمة الفجوة. وقد سجلت الفواكه والبطاطس نسب عالية من الاكتفاء بينما حققت مجموعتا الخضروات والأسماك فائضاً تجارياً.

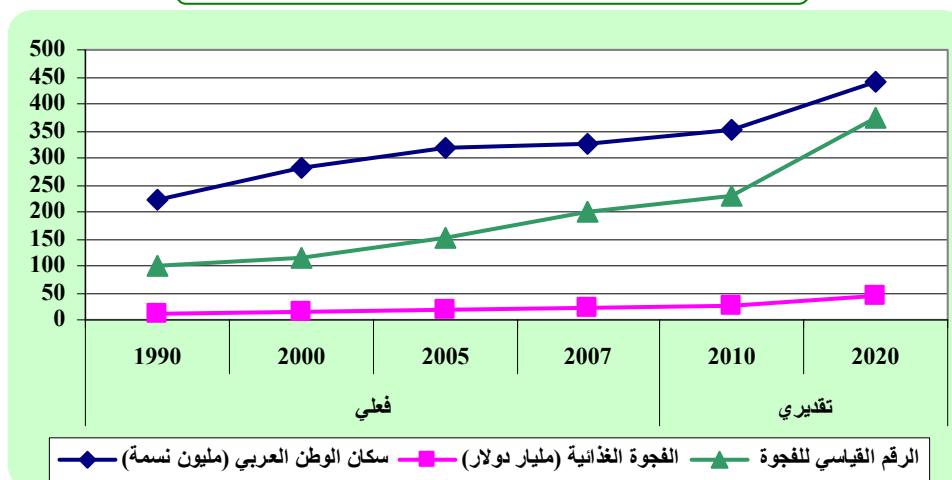
معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية

يمكن تصنيف السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية إلى أربع مجموعات حسب معدلات الاكتفاء التي حققتها خلال العام 2007. وتضم المجموعة الأولى السلع التي حققت اكتفاءً وفائضاً للتصدير وهي الأسماك والخضروات بمعدلات بلغت 106 في المائة، و102 في المائة. وتشمل المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البطاطس والفواكه بمعدلات بلغت حوالي 99 في المائة و96.5 في المائة على التوالي. وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة وهي اللحوم والأرز والألبان ومشتقاتها، والبقوليات، بمعدلات بلغت مقاديرها 80.5 في المائة، و75.5 في المائة و70 في المائة، و63.6 في المائة على التوالي. أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاؤها متدنية وتشكل القسم الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمها القمح، والزيوت النباتية، والسكر، حيث بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي فيها 47.7 في المائة، و37.2 في المائة، و29.2 في المائة، على التوالي.

تطور قيمة الفجوة الغذائية والتوقعات المستقبلية

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية العالمية خلال العقد القادم وبنسب متفاوتة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع، وتحسن الأوضاع المعيشية في دول الكثافة السكانية، والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو. أما في الدول العربية، فإن استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة، كما ورد سابقاً. وإذا استمرت معدلات الزيادة هذه، فإن الفجوة قد تصل إلى معدلات مرتفعة. ففي عام 1990 كانت قيمة الفجوة حوالي 11.8 مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى حوالي 18.1 مليار دولار عام 2005، وقبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. كما بلغت حوالي 23.8 مليار دولار عام 2007 وازدادت بنحو 40 في المائة في عام 2008 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7 في المائة خلال الفترة 1990 – 2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8 في المائة خلال الفترة 2000 – 2007. وقياساً على ذلك، وبافتراض أن زيادة الفجوة ستكون بحدود 5 في المائة سنوياً (بتأثير الزيادة السكانية وزيادة الأسعار معاً)، فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 27 مليار دولار في عام 2010، وإلى حوالي 44 مليار دولار في عام 2020 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ولتقليل هذه الفجوة المتوقعة فإن الأمر يتطلب تحقيق نسب أعلى في معدلات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، إضافة إلى التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية في الدول العربية، الشكل (3).

الشكل (3) : تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية



المصدر : تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008.

ثانياً : محددات الأمن الغذائي العربي ومتطلبات تحقيقه

المحددات الطبيعية

كفاءة استغلال الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.4 مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، حيث تشكل المساحة المستغلة منها حوالي 36.5 في المائة. وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 57 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 15 في المائة للأراضي الزراعية المروية و28 في المائة للأراضي البور (المتروكة دون استغلال).

وقد سجلت مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين نمواً متواضعاً، حيث ارتفعت نسبتها من مساحة الدول العربية من حوالي 3.3 في المائة في أوائل التسعينات إلى 4.9 في المائة في عام 2007. وقد استقرت نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة، منذ مطلع التسعينات في حدود 15 في المائة. وبلغ متوسط المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة خلال الفترة المذكورة حوالي 1.5 في المائة، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة نفسها حوالي 2.9 في المائة. وقد نجم عن ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من 0.3 هكتار في أوائل التسعينات إلى 0.2 هكتار في عام 2007. الملحق (2/3) والجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية
خلال الفترة 1990 – 2007

(ألف هكتار)

الفترة	المساحة المزروعة المطرية والبور	المساحة المزروعة المروية	الإجمالي
1990	45,247	11,553	56,800
2000	55,929	9,500	65,429
2007	60,067	10,705	70,772

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2008.

محدودية التوسع في الأراضي الزراعية : تعتمد جهود تحسين الإنتاج الزراعي على كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة ووفرة المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن في الدول العربية والتي تقدر بحوالي 126 مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية وإن كان بعضه يعتمد على الري مثل ري الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار بأن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها محدودية الأراضي.

ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع المروية الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى، إذ تتراوح بين 15 ألف دولار و30 ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولار و1,500 دولار لكل هكتار في المناطق البعلية. كما أن الاستغلال الكفوء للأراضي الجديدة من الأهمية بمكان لضمان عائد اقتصادي مناسب، علماً بأن جدوى التوسع الأفقي لا تقتصر منافعه على العائد الاقتصادي بل تشمل أيضاً العائد الاجتماعي والبيئي.

إمكانات التكثيف المحصولي⁽²⁾ : يشكل التكثيف المحصولي أحد الأساليب التقنية لزيادة الإنتاج الزراعي، حيث تقدر الكثافة المحصولية في الدول العربية بنحو 70 في المائة. ويختلف هذا المتوسط العام للكثافة المحصولية من دولة إلى أخرى، كما يتفاوت في إطار البلد ذاته نتيجة عدة عوامل كالتطور الزراعي والتقني والظروف المناخية وحياسة الأراضي. ويرتفع مستوى التكثيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة والكبيرة، إذ تتراوح نسبة التكثيف المحصولي بين 92 في المائة و195 في المائة، الجدول رقم (7).

(2) التكثيف المحصولي: حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض التي خصصت لتلك المحاصيل في تلك السنة.

الجدول رقم (7)
التكثيف المحصولي في المزارع التقليدية الصغيرة في الدول العربية
عام 2006

البيان الدولة	مساحة المحاصيل الشتوية	مساحة المحاصيل الصيفية	الفاكهة	إجمالي المساحة المحصولية	إجمالي المساحة المزروعة	نسبة التكثيف المحصولي (%)
مصر	75	70	1	146	75	195
المغرب	197	32	28	257	261	98
الجزائر	360	120	90	570	620	92
السودان	68	235	18	321	299	107
سورية	220	82	30	332	294	112
الأردن	35	105	115	255	250	102

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المزارع التقليدية في الوطن العربي، 2006.

وتشير الدراسات إلى أن معدل التكثيف المحصولي يعتبر ضعيفاً في الدول العربية، وبخاصة في المناطق المروية ومناطق الأمطار الملائمة كما وتوزيعاً. ويمكن زيادته بمتوسط قدره 1.1 في المائة بناءً على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو). ويعني ذلك إضافة حوالي 5 مليون هكتار وزراعتها بالحبوب، إذ يمكن تعزيز الأمن الغذائي العربي وتخفيض الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب بحوالي 8 مليون طن سنوياً⁽³⁾. ويشكل التكثيف المحصولي أحد أهم الأساليب الفنية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص العمل في الريف الذي يعاني من البطالة، وزيادة دخل المزارعين عن طريق زيادة إنتاجهم وبتكاليف أقل، إذ أنه بمجرد رفع متوسط الكثافة المحصولية بمقدار 0.1 في المائة سنوياً خلال السنوات العشر القادمة فإن ذلك يعني إضافة ما يتراوح بين 5.5 و6 مليون هكتار محصولي⁽⁴⁾.

آفاق التوسع الرأسي في الإنتاج : يعتبر تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي. إلا أن ما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، مما يدل على وجود فجوة واسعة بين الإنتاجية الحالية لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي. وتشير تقديرات منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) إلى أن مساهمة التوسع الرأسي في زيادة إنتاج الحبوب في الدول العربية حتى عام 2020 قد تصل إلى 70 في المائة مقابل 30 في المائة لمساهمة التوسع الأفقي. أي أنه سيكون لإنتاجية وحدة المساحة الدور الحاسم في زيادة الإنتاج الزراعي خلال السنوات القادمة مع ملاحظة أن تطوير الإنتاجية لا يتوقف على الطاقة الإنتاجية للأرض وإنما يتوقف على التقنيات والمدخلات التي ستوظف وعلى كفاءة توظيفها، الجدول رقم (8).

(3) منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، الزراعة عام 2010.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية.

الجدول رقم (8)

مؤشرات الإنتاجية في عدد من الدول العربية والدول الأخرى

الدول	إنتاجية العامل الزراعي بالدولار (2005-2003)	إنتاجية الحبوب (كجم / هكتار) (2005-2003)	متوسط كمية السماد (كجم / هكتار)
مصر	497	7,545	572
سورية	1,196	1,786	73
المغرب	719	1,243	52
السودان	371	650	4
السعودية	5,523	4,559	99
هولندا	23,396	8,309	564
الولايات المتحدة	23,066	6,443	114

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي 2008.

أثر التصحر وتدهور التربة على إنتاجية الأراضي الزراعية : تتميز الدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار وشدة الرياح، حيث تؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى حوالي 2,500 ملم/ السنة في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85 في المائة من الأمطار في المناطق الجرداء. وتتعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتلمح واستنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفكيك الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2 - 3 ملم في السنة، كما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 10 و200 طن/ هكتار/ سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 250 طن/ هكتار/ سنة في السفوح السورية والمغربية. وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال العقود الأخيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب غياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحّر في الدول العربية

عام 2007

الإقليم	المساحة المتصحرة	المساحة المهددة بالتصحّر
المغرب العربي (1)	4734	1,008
حوض النيل والقرن الإفريقي (2)	1897	1,221
المشرق العربي (3)	259	357
شبه الجزيرة العربية (4)	1,970	973
المجموع	8,860	3,559

(1) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.

(2) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

(3) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.

(4) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

المصدر: المنطقة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008.

وقد بلغت مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية حوالي 8.86 مليون كم² في عام 2007، أي نحو 63 في المائة من مساحة الدول العربية. وتتركز معظم الأراضي الصحراوية في إقليم المغرب العربي، إذ تمثل المساحة المتصحرة حوالي 78 في المائة من مساحته الإجمالية مقابل 63 في المائة في إقليم شبه الجزيرة العربية و45 في المائة في إقليم حوض النيل و36 في المائة في إقليم المشرق العربي. وتقدر مساحة الأراضي المهتدة بالصحرا بحوالي 3.6 مليون كم² أي بنسبة 25 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية.

كفاءة استغلال الموارد المائية في الإنتاج الزراعي

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافاً حيث تقع نسبة كبيرة منها في الصحراء الكبرى التي تعاني من ندرة الأمطار. وتتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتنوع حيث تتفاوت كمياته وكثافته من عام إلى آخر، كما أن توزيعها متفاوت من دولة إلى أخرى. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338 مليار متر مكعب تشكل حوالي 2 في المائة من المياه المتجددة في العالم. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة 760 متر مكعب في السنة مقابل 7,000 متر مكعب للفرد سنوياً على مستوى العالم.

استغلال المياه السطحية : تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة بحوالي 296 مليار م³ سنوياً، وفي المتوسط العام يأتي 70 في المائة من تلك الموارد من خارج الدول العربية. وتستغل المياه السطحية لأغراض الري، حيث يحظى قطاع الزراعة بحوالي 89 في المائة من جملة هذه الموارد، بينما تبلغ حصة القطاع المنزلي 6 في المائة وحصة القطاع الصناعي 5 في المائة. وبلغت جملة المياه السطحية المستثمرة لإغراض الري حوالي 201 مليار م³ في عام 2007 بنسبة استرداد وصلت إلى 68 في المائة من المياه السطحية المتاحة، بينما بلغ حجم الطلب للإغراض الزراعية حوالي 354 مليار م³ في نفس العام. وبالتالي، فإن العجز في المياه للأغراض الزراعية يقدر بحوالي 20 في المائة، حيث يتم تغطية جزء يسير من هذا العجز من المياه الجوفية ومياه الصرف المعالجة. وما من شك في أن الوضع المتدني للموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة وفي ظل الظروف المناخية غير المواتية يضع عبئاً كبيراً على مصادر المياه الجوفية التي يعول عليها كثيراً في تأمين الاحتياجات المائية العربية الكبيرة لإغراض الإنتاج الزراعي، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)

الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها

(مليار م³)

مجموع الموارد المائية المتاحة	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الواردات المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية الجوفية			الموارد المائية السطحية
	مياه التحلية	مياه التنقية		المتاح	التغذية السنوية	المخزون	
349	2.5	8.1	338.4	35	42	7734	296.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي عام 2008.

استغلال المياه الجوفية : يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7,734 مليار م³. كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار م³، حيث تبلغ الكميات المتاحة منها للاسترجار حوالي 35 مليار م³. وتتكون مصادر هذه المياه من أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من الدول المتجاورة. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية، مما يؤثر سلباً على التوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه كما ونوعاً. ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، وجفاف بعض العيون والأفلاج، وزيادة كلفة ضخ المياه بجانب الآثار البيئية السلبية.

استخدامات الموارد المائية في الزراعة العربية : تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية بحوالي 10 مليون هكتار يستخدم في ربيها حوالي 162 مليار م³. وتقدر الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بحوالي 176 مليار م³ نظراً لضعف كفاءة الري التي تتراوح بين 50 في المائة و60 في المائة، حيث تنخفض هذه النسبة في بعض مناطق الري بالغمر. وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية إذ تغطي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية، مقابل حوالي 15 في المائة بالرش وحوالي 10 في المائة بالتنقيط. وتقدر بعض الدراسات أن تحسين كفاءة الاستخدام إلى مستوى 70 في المائة سوف تؤدي إلى توفير حوالي 50 مليار م³ في السنة من المياه، أي حوالي ثلث الكمية المستخدمة في الزراعة. وفي ظل العجز المائي المتوقع في السنوات القادمة بسبب محدودية الموارد المائية وقلة استغلالها، يتوقع أن يبلغ العجز حوالي 369 مليار م³ في عام 2020، أي حوالي ضعف الكميات المستغلة حالياً في الزراعة. ويمثل العجز المائي للأغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)

بعض مؤشرات توفر وكفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية في الدول العربية

المؤشر	الوضع العام 1990	الوضع العام 2007
نصيب الفرد من الموارد المائية (م ³)	1107	760
كفاءة منظومة نقل المياه	-	76%
كفاءة نظم الري الحقلية التقليدية	-	50%
نسبة الأراضي المروية بنظم الري التقليدية	-	85%
تقديرات الفاقد السنوي من مياه الري (مليار م ³)	-	90

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتعود أسباب ضعف كفاءة الري السطحي في الدول العربية إلى عدم معرفة المزارعين للنتائج السلبية الناجمة عن الإفراط في استخدام المياه وعدم الإلمام بالمقننات المائية، وكثرة التسرب والتبخر في الأنظمة الترابية المكشوفة إذ تبلغ نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات حوالي 30 في المائة، بالإضافة إلى القصور في تخطيط وإدارة العديد من مشروعات الري من حيث الأساس، وتطبيق دورات زراعية لا تضمن تحقيق عائد مرتفع من الماء إذ يتم التركيز على زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتحقق عائداً منخفضاً.

الطلب على المياه : في ضوء الاحتياجات المتزايدة للتوسع في الزراعة المرورية لتحقيق الأمن الغذائي، والنمو السكاني المتسارع، وتنشيط الصادرات الزراعية، فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه لكافة الاستخدامات إلى حوالي 436 مليار م³، وأن يبلغ حجم الطلب على المياه للأغراض الزراعية حوالي 378 مليار م³ في عام 2030، الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12)
توقعات الطلب على المياه في الدول العربية

الإجمالي	الأغراض المنزلية والصناعية	القطاع الزراعي	السنة
354	24	330	2008
409	40	369	2020
436	58	378	2030

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري، 2006.

الموارد البشرية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

كفاءة القوى العاملة في الزراعة ودورها في تحقيق النمو : تشكل القوى العاملة الزراعية، التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 64 سنة، في الدول العربية حوالي 52 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين الذين يبلغ عددهم حوالي 88 مليون نسمة، وحوالي 25 في المائة من إجمالي القوى العاملة في كافة القطاعات البالغ عددها حوالي 99 مليون نسمة في عام 2007. وتدل البيانات أن نسبة القوة البشرية الزراعية العاملة إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأقل بالمقارنة مع الدول النامية والصناعية، وبخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان تدني استخدام التكنولوجيا والمكننة في الدول العربية مما يزيد الحاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة. كما يستنتج أنه من أصل قوة عاملة زراعية قدرها حوالي 46 مليون نسمة (على أساس 52 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين) فإن عدد العمالة النشطة اقتصادياً في القطاع الزراعي العربي اقتضرت على 25 مليون عامل في عام 2007، الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13)
القوى العاملة النشطة اقتصادياً في الزراعة لعام 2007

نسبة (3) إلى (1) (%)	نسبة (3) إلى (2) (%)	العمالة في القطاع الزراعي (مليون نسمة) (3)	العمالة في كافة القطاعات (مليون نسمة) (2)	السكان الزراعيون (مليون نسمة) (1)	
28.4	25.2	25	99	88	الدول العربية
52.7	53.7	1,320	2,460	2,507	الدول النامية
51.6	7.3	49	670	95	الدول الصناعية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008.

ويعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية متدنياً بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3 و6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي في عام 2007 من الناتج الزراعي حوالي 3,630 دولاراً، الذي يعتبر متدنياً مقارنة بنصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول المتقدمة. ويتسع التباين أو يضيق، تبعاً لنوعية المحصول ودرجة مكننته.

وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، حيث يعود هذا التفاوت إلى العوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى جودة الأراضي الزراعية، ومدى قدرة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي، والسياسات الزراعية والسعيرية والاستثمارية، ومدى توفر الرعاية الصحية والاجتماعية للمزارعين. وتتحفض إنتاجية العامل الزراعي في معظم الدول العربية ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب ومصر وسورية والجزائر وتونس والسودان. وهناك مجالات متعددة لزيادة إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بمعدل يتراوح بين 3 و5 أضعاف الإنتاجية الحالية من خلال التوسع في استخدام المكننة الزراعية وإعطاء الأولوية في مناطق الكثافة السكانية الزراعية للتنمية البيولوجية والمائية.

آثار الهجرة من الريف إلى المدن على النشاط الزراعي : تمثل الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض نمو النشاط الزراعي. ويرجع تزايد معدل الهجرة إلى ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، حيث لا تتجاوز نسبة من يحصلون على الماء الصالح للشرب في الوسط الريفي عن 50 في المائة من السكان في الريف. وكذلك، لا تزيد نسبة من يحصلون على الرعاية الصحية عن 60 في المائة، ومن يحصلون على خدمات الصرف الصحي عن 30 في المائة. ويعاني الريف من ضعف فرص العمل الجديدة بسبب تركيز معظم مشاريع التنمية في المناطق الحضرية، إلى جانب تدني مستوى الأجور والمعيشة في الريف، مقارنة بالمدن. وبالمحصلة، فإن معظم الدول العربية الزراعية تعاني من عدم توفر الأيدي العاملة الزراعية الماهرة وبوجه خاص في ذروة موسم العمل الزراعي، وارتفاع أجور تلك العمالة، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يسهم في تقليل هوامش الربحية وتراجع الاستثمار الزراعي. وتنمو الهجرة من الريف إلى المدينة بصورة متسارعة متجاوزة فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تتجاوز إمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف، الأمر الذي يشكل عبئاً متزايداً على مرافق وخدمات المناطق الحضرية.

التقنية الحديثة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

مستويات الإنتاجية الزراعية : يؤدي تطوير الإنتاجية الزراعية العربية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وبالتالي تخفيض اعتماد الدول العربية على الواردات الغذائية وما يرتبط بذلك من تحسين مؤشرات الأمن الغذائي. وتتفاوت

متوسط الإنتاجية في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام حزم التقنية الزراعية.

وتتضافر مجموعة من العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تبرز التركيز على تطوير إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية باعتبارها المصدر الأكثر أهمية وديمومة لزيادة الإنتاج الزراعي، الذي يتأثر إيجاباً بتطبيق التقنية الحديثة المتطورة من خلال استخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطور. كما يؤدي تحسين المدخلات الزراعية إلى زيادة مردود وحدة المساحة، بتكلفة أقل من تكلفة التوسع الأفقي، فضلاً عن أن زيادة غلة المحاصيل يعني تخفيضاً في تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين دخل المزارع وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتقوية القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية في الأسواق الخارجية. كما أن تطوير الإنتاجية من خلال زيادة الغلة في وحدة المساحة هي الأقرب منالاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، وهو ما يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين على الاستثمارات الكبيرة، وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة كما هو الحال في التوسع الأفقي في المناطق الجديدة المستصلحة.

وتتراوح الإنتاجية الفعلية الحالية للأراضي المزروعة في الدول العربية بين 25 في المائة و50 في المائة من طاقتها الإنتاجية الطبيعية، مما يعني إمكانية مضاعفة الإنتاجية الفعلية بمقدار ضعفين إلى أربعة أضعاف. وتشير بعض الدراسات والتجارب التطبيقية أنه بالإمكان مضاعفة إنتاجية معظم المحاصيل وفي مقدمتها القمح والشعير والذرة الصفراء والخضروات والفواكه في معظم الدول العربية المتوسطة بما يتراوح بين 1.5 ضعف وستة أضعاف الإنتاجية الحالية في غضون عقدين من الزمن. ويدعم إمكانية تحقيق هذه النتائج المعدلات الإنتاجية المرتفعة التي يحققها بعض المزارعين الأكفاء، والفروقات الكبيرة بين إنتاجية المحاصيل في محطات التجارب أو حقول الإرشاد وفي المزارع. كما أن بعض المحددات المناخية والبيئية على الرغم من أهميتها لا تبرر القصور في تحقيق مستويات مقبولة في إنتاجية المحاصيل الزراعية، الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14)

متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى
للفترة 2000 – 2007

(كغم / هكتار)

البنندورة	البطاطا	الشمندر	السهم	القطن (زهر)	الحمص	الذرة الصفراء	الشعير	القمح	الحبوب	
18,050	15,240	37,220	293	2,104	550	2,050	557	1,970	1,600	متوسط الدول العربية
18,720	12,760	28,615	360	1,357	730	2,420	1,680	2,320	2,550	متوسط الدول النامية
34,970	16,970	37,120	790	2,185	926	5,600	2,970	5,700	5,100	متوسط الدول المتقدمة
24,650	15,630	36,650	342	1,620	750	3,450	2,300	2,800	2,330	متوسط العالم

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، بيانات الإنتاج الزراعي، 2008.

كفاءة البحوث الزراعية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي : يرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الأرضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها. وتدل النتائج التطبيقية لأبحاث مراكز البحوث الدولية والإقليمية مثل المركز الدولي (إيكاردا) والمركز العربي (أكساد) أن عائد الاستثمار في البحوث الزراعية التقنية يتراوح بين 35 في المائة و65 في المائة سنوياً.

وتشمل البحوث الزراعية الحديثة تقنيات الري الحديث التي تركز على الاستخدام الكثيف للآلات والأجهزة الزراعية المتطورة، ومسح الموارد الأرضية والمائية، ورصد الأراضي التي تعاني من الجفاف والملوحة والتصحر، وتطوير التلقيح الصناعي، وإدخال واستنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية. وتتصدر التقنية الحيوية قائمة تلك التقنيات وتشمل مجالات الهندسة الوراثية أو الجينات وإعادة تركيب الحامض النووي واستخدام البكتيريا والإنزيمات، وتقنيات زراعة الأنسجة وإكثار وزراعة الأجنة، ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات عالية الإنتاج من الثروة الحيوانية. وتفتقر مراكز الأبحاث الزراعية في الدول العربية للكثير من هذه التقنيات على الرغم من الدور الفاعل الذي تؤديه هذه المراكز بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات البحثية العالمية وأهمها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) الذي حقق تقدماً ملموساً في هذا المجال خلال العقد الماضي، من خلال البرامج البحثية التي نفذها بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال التقنية أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ومن أهمها، تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والأصول الحيوانية، وتقنيات مكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية، وتقنيات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية واستزراع الأسماك، بالإضافة إلى تقنيات استخدام المخصبات الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد ونقل المعلومات الزراعية. ومع ذلك فإنها تعتبر غير كافية في ضوء النتائج الكمية التي تحققت، مما يؤكد أن التوسع في الاستفادة من مخرجات البحث الزراعي، واستخدامات التقنية الحيوية تعتبر الوسيلة الأفضل والأكفأ لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، وتطوير نوعيتها وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية. كما تعتبر تقنية التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية أحد المحاور التي تهدف إلى التوسع في الإنتاج الغذائي من خلال استغلال السلالات النباتية والحيوانية الكثيرة والمتوفرة في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال المجال رحباً لإيلاء المزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة والبحوث الزراعية في المنطقة العربية، خاصة وأن نسبة المخصصات المالية المرصودة لدعم هذا النشاط لا تزال ضئيلة ولا تتجاوز 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة تبلغ حوالي 3 في المائة في الدول المتقدمة⁽⁵⁾. ويبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية

(5) البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية، 2005.

العاملة في البحث والتطوير في الدول العربية حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45 في المائة من مستواها في الدول النامية، وحوالي 7 في المائة من مستواها في الدول المتقدمة.

تنمية الريف وانعكاساتها على تحقيق التنمية الزراعية والبشرية

يعاني حوالي 25 بالمائة من سكان الوطن العربي من الفقر. ويعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية، حيث تشمل فئة الفقراء في تلك المناطق، المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. ويساهم الفقر في زيادة نسبة الأميين والمتسربين من المدارس من البدو والرعاة والمزارعين الذين يعيشون في المناطق الهامشية والمتدهورة بيئياً.

ولم يحظ الريف في الدول العربية باهتمام مناسب في برامج التنمية، حيث لا يزال يعاني من ضعف الخدمات، بما في ذلك خدمات البنية التحتية والرعاية السكنية والاجتماعية والصحية والتعليمية، والخدمات الزراعية وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الوقائية، والخدمات المخبرية والبيطرية، وخدمات النقل والتخزين والتبريد والتعبئة والتدريج. وقد تفاوتت درجات توفر البنى التحتية والخدمات المساندة بين الدول العربية وحتى داخل الدولة الواحدة، سواء من حيث المستوى والكفاءة أو درجات التطوير، ولكنها بشكل عام ضعيفة في المناطق الريفية. ومن جانب آخر، فقد ساهم عدم كفاءة تلك الخدمات في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المشروعات الزراعية، بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة، وتدني العوائد، إذا لم تتوفر الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والنقل بكلفة معقولة.

وقد بذلت الدول العربية خلال العقود الماضية جهوداً متباينة لتوفير وتطوير البنى التحتية والخدمات المختلفة للقطاع الزراعي، وللمناطق الريفية، وبالأخص الخدمات الصحية والتعليم والطرق والصرف الصحي والمياه والكهرباء والاتصالات. وبالرغم من ذلك فإن الأمر يتطلب مزيداً من الجهود ومن الاستثمارات الحكومية والخاصة وبما يسهم إيجابياً في تطوير القطاع الزراعي العربي وزيادة إنتاج الأغذية.

الاهتمام بعمليات ما بعد الحصاد وأثره في تحقيق الأمن الغذائي

يشتمل مفهوم التسويق بشكل عام وتسويق المنتجات الزراعية الطازجة بشكل خاص على كافة الأنشطة المتعلقة بدراسة السوق وتلبية احتياجات الطلب كماً ونوعاً بما في ذلك الاهتمام بتوفير الخدمات الزراعية الجيدة في الحقل لضمان إنتاج محصول عالي الجودة وتطوير نظم جني المحاصيل، والحفاظ على جودتها لإيصالها إلى المستهلك أو قنوات الصناعات التحويلية. ويمكن القول أن عمليات ما قبل الحصاد وتهيئة المحصول والثمار للجني ثم مرحلة الحصاد والجني والقطف، وعمليات ما بعد الحصاد التي تحافظ على جودة المنتج هي عمليات متكاملة وبالغة الحساسية، ويعتمد نجاحها على توفر القدرة على التحكم بها وتنفيذها وفق الشروط والمعايير الفنية بما يحقق عوائد كبيرة قد تتجاوز تكاليف المنتج نفسه. كما أن تقليل نسبة الفاقد والتالف فقط من الناتج الزراعي، وبالأخص الإنتاج النباتي يؤدي بشكل مباشر إلى تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال فإن نسبة الفاقد من مجمل الإنتاج للمحاصيل النباتية الطازجة

تقدر في البلدان المتقدمة بين 5 في المائة إلى 20 في المائة، بينما تتراوح في البلدان النامية ما بين 20 في المائة إلى 50 في المائة، وقد تصل في بعض الحالات إلى 100 في المائة. وتقدر نسبة فاقد الحبوب بحوالي 15 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، وحوالي 25 في المائة و 40 في المائة للخضروات والفواكه على التوالي.

وتشمل معوقات ما قبل وما بعد الحصاد قلة البحوث المتخصصة في هذا المجال، وضعف أو نقص البنية التحتية الأساسية، وعدم توفر التدريب للعاملين والمختصين في هذا القطاع والمواد التدريبية المتخصصة في المعاهد والجامعات، وكذلك ضعف وعي المستهلك والمجتمع لأهمية معاملات ما بعد الحصاد، وضعف البيانات والمعلومات التسويقية لمتغيرات الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف كفاءة القطاع الخاص العامل في مجال التخزين والتبريد والتسويق وعدم توفير الدعم والمساندة له.

أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي

اشتملت سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية على تحرير أسعار الصرف، وتحرير أسعار السلع والخدمات، وإزالة الدعم والرسوم والضرائب، وإزالة التسعير والتسليم الإجمالي للمحاصيل الأساسية، وتطبيق برامج الخصخصة بأشكالها المتنوعة. كما قامت معظم الدول العربية بتقليل التدخل الحكومي في القطاعات الإنتاجية الزراعية. وكان من أهم السياسات التي طبقتها غالبية الدول العربية في قطاع الزراعة ترشيد استخدامات المياه، واسترداد تكاليف إتاحة خدمات المياه للري، وتحرير أسواق إيجارات الأراضي الزراعية، وتقنين المعاملات التجارية المتعلقة بتسويق المستلزمات الزراعية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لاستيرادها.

وقد تطورت التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية في كل دولة عربية حسب رؤيتها وتأثرها بالمستجدات العالمية والإقليمية، واتساقها مع الخطوات المتعلقة بالانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، وتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ عدد من الالتزامات والاشتراطات لتحرير التجارة الزراعية العربية البينية، وتأهيل الدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية والإقليمية. كما قامت بعض الدول العربية بالدخول في اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية للاستفادة من المزايا الاقتصادية والتجارية. وبالرغم من توجه معظم الدول العربية نحو تطبيق سياسات التحرر إلا أن البعض لازال يطبق سياسات حمائية لبعض المنتجات المحلية من السلع الزراعية.

وقد أسفرت هذه السياسات عن تحقيق تحسن ملموس في أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي تحسن العوائد في الأنشطة الزراعية من جراء رفع القيود عن التراكم والأنماط الزراعية، ورفع القيود أمام تصدير المنتجات الزراعية. وسجل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني زيادة بنسبة 5 في المائة خلال الفترة 2000-2008. كما شهد القطاع المروي تطوراً في نظمه الأروائية الحديثة من حوالي 500 ألف هكتار إلى حوالي 1.5 مليون هكتار شكلت 15 في المائة من مجمل المساحات المروية.

غير أن هناك المزيد من الجهود المطلوبة في مجال الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي، لتعزيز آليات السوق، وذلك بإنشاء أطر تنظيمية للمنافسة في الأسواق ومنع الاحتكار، وضبط الجودة وتدابير السلامة الصحية والصحة النباتية والحيوانية، وحماية المستهلك، وتطوير التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار الزراعي وحماية الموارد والبيئة.

تعزيز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة، حيث تعتبر زيادة الاستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من أهم تحديات التنمية الزراعية العربية، وهي ضرورة ملحة للتوسع الأفقي والرأسي. وتوضح خارطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية، ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية. وقد جعل هذا الوضع القطاع الزراعي الأكثر فقراً في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجالات البحث والتطوير أو مشروعات التنمية المتكاملة، أو في مجال توفر المرافق والخدمات الزراعية. كما أدت هذه التوجهات إلى توضع الاستثمارات المخصصة لبرامج التسويق وتصنيع المدخلات، والتصنيع الزراعي بشكل عام، بالمقارنة مع أهمية الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق نسب أعلى من القيمة المضافة وزيادة أسعار السلع الغذائية، ومضاعفة العائد للمزارعين، وما توفره صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي من فرص كبيرة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعية السلع والثمار.

وقدرت الاستثمارات العربية البنينة الخاصة بحوالي 14 مليار دولار عام 2007، بلغت حصة القطاع الزراعي منها حوالي 6 في المائة. وهو ما يقل كثيراً عن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية.

يضاف إلى ذلك قصور سياسات التمويل وضعف نسبة القروض ذات الأجل المتوسط والطويل، حيث بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل حوالي 85 في المائة من مجمل التمويل للقطاع الزراعي. وهذا ما يحرم المزارعين من إمكانيات التطوير الفعلية لمزارعهم. كما أن هناك خلل آخر في توزيع الاستثمارات الزراعية العربية مما يعيق التكامل بين الموارد والاستثمارات ويهمل القواعد الاقتصادية الهامة مثل الميزة النسبية، وعدم القدرة على ترتيب الأولويات، وعدم تطبيق المعايير السليمة في توجيه الاستثمارات إلى المناطق الأكثر وعداً من الناحيتين الإنتاجية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الغذاء، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات في مشاريع إنتاج الغذاء، إلا أن استجابة القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الزراعية كان ضعيفاً، حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية من القطاع الزراعي. ولقد ازداد اهتمام القطاع الخاص في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بالتوجه نحو إقامة المشاريع الزراعية في الدول التي تتوفر فيها الموارد المائية والأرضية وبوجه خاص في السودان. وبشكل عام، مازالت

المنطقة العربية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإعطاء دور حقيقي للقطاع الخاص للمساهمة في الجهود التي تبذلها الدولة والمؤسسات الإنمائية العربية والدولية. ويتمثل ذلك في توفير مستلزمات البيئة الاستثمارية الملائمة وتخصيص الحوافز والميزات التي تحفز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع زراعية كمشاريع إنتاج السلع الغذائية الطازجة والمصنعة، ومشاريع البنى الأساسية التي تخدم القطاع الزراعي، مثل بناء صوامع الغلال والتخزين الحديثة، بالإضافة إلى مطاحن الدقيق، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1)

الصناعة التحويلية والأمن الغذائي العربي*

تلعب الصناعة التحويلية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي سواء عن طريق مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأولي، أو عن طريق تصنيع المنتجات الغذائية وتحويلها إلى سلع استهلاكية.

في مجال إنتاج الغذاء، تسهم صناعة الآلات والمعدات في إنتاج تجهيزات تمهيد وتسوية وحرث الأراضي الزراعية، ورش البذور، وجني المحاصيل إلى جانب معدات تربية الدواجن والأبقار. كذلك تسهم الصناعات الكيماوية في مجالات إنتاج التقاوي والأسمدة والمبيدات، والأدوية البيطرية، وأيضاً إنتاج الأعلاف ومعدات الري الحديثة وصناعة مواد التغليف.

وفي مجال السلع الغذائية، تقوم الصناعات الغذائية بتصنيع فائض الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة وما تستورده من مدخلات غذائية وتحويلها إلى سلع تؤمن الغذاء على مدار العام باستخدام تقنيات حفظ الغذاء وتغليفه وتسويقه. وتضم الصناعات الغذائية في الدول العربية عدداً من الأنشطة من بينها صناعة الأعلاف، وذبح الحيوانات والطيور وتحضير وحفظ لحومها، وتعبئة وحفظ الفواكه والخضروات والأسماك، وصناعات الألبان والزيوت والدهون النباتية والحيوانية، وأنشطة معالجة الحبوب وإنتاج الدقيق والحلويات، وصناعة السكر والمياه الغازية والمياه المعلبة والتبغ والسجائر وغيرها. ولا يخفى ما لهذه السلع من أهمية بالغة تكمن في توفيرها لسلع ضرورية للمستهلك. ونظراً لأهمية الصناعات الغذائية، فقد أولت الحكومات العربية والقطاع الخاص اهتماماً كبيراً بها تمثل في العدد الكبير للمنشآت الصناعية التي تعمل في هذا المجال وحجم الاستثمارات المخصصة له. وعلى سبيل المثال قدرت استثمارات هذه الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2006 بنحو 9.5 مليار دولار، نمت بمعدل سنوي خلال الفترة 2002-2006 مقداره 6 في المائة.

* ملف الخليج الإحصائي، 2007، ومصادر أخرى.

تحديات العولمة والتنمية الزراعية العربية

يواجه قطاع الزراعة العربية تحديات فرضتها التطورات الاقتصادية الدولية في ضوء القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية والمتعلقة بالموصفات القياسية والجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية، وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي في مناطق متعددة من العالم. كما تزايدت حدة الصراع على المياه التي تمثل العنصر الأكثر ندرة في الوطن العربي، وبشكل خاص على موارد المياه الخارجية التي تمثل حوالي 70 في المائة من الموارد المائية السطحية

في الدول العربية. كما يتزايد الاهتمام بقضايا البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي، والآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، وخاصة في المناطق الجافة التي يقع فيها الوطن العربي. ويفرض هذا الوضع ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول العربية للتكيف مع التطورات المحيطة بها، لتعزيز المنافع، والإقلال من الآثار السلبية، والاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها في شتى المجالات، الإطار رقم (2).

الإطار رقم (2)

تزايد استخدام الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي

تعود عمليات تحويل النباتات والمواد العضوية إلى وقود إلى مراحل قديمة رافقت اختراع محركات السيارات، حيث استخدم الصناع الأوائل الكحول وزيت الفول السوداني كوقود. وللبرازيل تجربة قديمة في إنتاج الوقود الحيوي بدأت منذ عشرينات القرن الماضي حيث تم بعد ذلك الإقلاع عن إنتاج هذا النوع من الوقود بسبب عدم جدواه الاقتصادية وارتفاع تكاليفه. ومع بداية الألفية الثالثة، ظهرت عودة قوية لاستعمال الإيثانول كمضاف للوقود مما أدى إلى ظهور طلب على الوقود الحيوي بشكل متزايد في السوق الأمريكية، إذ ارتفع إنتاجه عالمياً من 4 مليارات ليتر إلى 35 مليار ليتر ما بين عامي 1995 و2007. كما تزايد استخدام محصول الذرة لإنتاج الإيثانول حتى بلغ مائة مليون طن في عام 2007، منها 81 مليون طن من الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي 37 في المائة من إنتاجها للذرة. وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) فإنه من المتوقع أن يرتفع حجم الوقود المستخدم من الذرة في الولايات المتحدة إلى الضعف خلال الفترة 2006-2016. كما تتجه السياسات في المجموعة الأوروبية واليابان لإحلال 20 في المائة من الوقود الحيوي من مجمل الاستهلاك في عام 2020 للأولى وفي عام 2030 للثانية. وسيؤدي هذا التوجه إلى تفاقم وضع الأمن الغذائي في الدول المستوردة، وبوجه خاص في الدول العربية وخصوصاً لكون الولايات المتحدة توفر حوالي 28 في المائة من صادرات الحبوب العالمية. كما أن خمسة جهات تمثل 73 في المائة من حركة التجارة العالمية للحبوب تتجه لزيادة إنتاجها من الوقود الحيوي وهي استراليا وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأرجنتين. وقد صدر أخيراً عدة تقارير عن الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) تحذر من تأثير استخدام الأغذية لإنتاج الوقود على الفقراء في العالم، حيث سترتفع أسعار المحاصيل الغذائية الرئيسية كالسكر والمحاصيل الزيتية والذرة، وهي ذات المحاصيل التي تستخدم في إنتاج الإيثانول.

ومهما كانت الأسباب والمبررات لإنتاج الوقود الحيوي وآثاره على فقراء العالم، فإن الدول المتقدمة طورت إنتاجها الزراعي ووصلت بمعدلات محاصيلها إلى أعلى المستويات، وعبأت مواردها لإنتاج سلع الغذاء التصديرية وتحويل قسم كبير منها لإنتاج الإيثانول. ويمثل هذا التحول إلى إنتاج الوقود الحيوي تهديداً لمستقبل إنتاج المحاصيل الغذائية، مما يدعو الدول العربية لتنفيذ خطط طموحة لتحسين واقع الأمن الغذائي في إطار جهود مشتركة لاستغلال الموارد بشكل تكاملي تحقق أعلى درجة من الاكتفاء تمهيداً لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

ثالثاً: التعاون العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي

على الرغم من أشكال التعاون والتنسيق التي تحققت بين الدول العربية في مجال تطوير التعاون الاقتصادي بشكل عام وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة وتسهيل تبادل السلع الزراعية، والاستفادة من نتائج الأبحاث الزراعية عبر

المنظمات العربية والإقليمية العاملة في الحقل الزراعي، إلا أن هذه الجهود لم تساهم بالقدر الكافي في تحقيق الأهداف المنشودة في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية لتوفير احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان. في حين تشير الإمكانيات المتوفرة في الدول العربية إلى أن المجال مازال واسعاً للاستفادة من الميزات التي تتمتع بها المنطقة العربية لتحقيق الأمن الغذائي، وفيما يلي استعراض لتجربة التعاون العربي.

تجربة التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي

تم خلال المرحلة الماضية توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية. وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في عام 1980 وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983 الذي قام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعاً منها تحظى بالأولوية. إلا أن مشاريع الأمن الغذائي التي تم إعدادها في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي اعترضها مجموعة من العقبات حالت دون تنفيذها. كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام 1974، وقد نفذت الشركة عدداً من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية، بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار. كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976. وقد ساهمت الهيئة في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت النباتية وإنتاج الأعلاف. كما نفذت عدداً من الأنشطة لتطوير كفاءة الأراضي، وبلغت قيمة استثماراتها لغاية عام 2006 حوالي 454 مليون دولار. وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والاتحاد العربي للأسماء، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة الفنية، وإجراء البحوث لتطوير الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وتطوير كفاءة الأراضي وترشيد استخدام المياه، وتنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية، وأنشطة التدريب. كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي في عام 1986 بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك، هو ما تم في الاتجاه التمويلي من خلال إنشاء مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية، حيث تأسس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبدأ نشاطه التمويلي عام 1974. وقد ساهم الصندوق العربي في تمويل مشروعات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، منها حوالي 97 مشروعاً للتنمية الزراعية، وبناء السدود الكبرى، بلغت قيمتها حوالي 3.5 مليار دولار، حيث ساهمت هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. وركز الصندوق على تمويل مشاريع البنية الأساسية لتوفير البيئة الضرورية لعملية التنمية وفي مقدمتها مشاريع الربط الكهربائي وشبكات الطرق وشبكات الغاز وأخيراً السكك الحديدية. كما أنشئت عدة مؤسسات تنمية أخرى مثل صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى برنامج تمويل التجارة العربية، حيث ساهم العديد من هذه

المؤسسات في تمويل مشاريع هامة في مجالات التنمية الزراعية في الدول العربية، كما ساهمت في تسهيل حركة التجارة فيما بينها. وقد قامت أيضاً عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية وغير العربية وهي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية. وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية، ومشاريع البنى الأساسية المختلفة، في الدول العربية وغيرها من الدول النامية، حيث وفرت هذه المشاريع مجالاً واسعاً للتنمية الزراعية في الدول العربية. وقد بلغ مجموع مساهمات مؤسسات التمويل العربية والإقليمية في مشاريع الأمن الغذائي وتنمية الموارد المائية وبناء السدود حتى نهاية عام 2008 حوالي 6.7 مليار دولار شكلت حوالي 12 في المائة من مجمل عملياتها التمويلية في الدول العربية.

وفي إطار سعي عدد من الدول العربية للتنسيق فيما بينها مستفيدة من توفر الظروف الملائمة للتعاون، حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انجازات هامة لتعزيز الأمن الغذائي في دول المجلس بالرغم من أنها لا تملك موارد زراعية كبيرة. فقد ركزت هذه الدول على تطوير إنتاج عدد من السلع النباتية والحيوانية الطازجة والمصنعة، حيث قامت بتوظيف استثمارات كبيرة في إنتاج المحاصيل الغذائية والتصنيع الغذائي، وتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي. كما حققت دول اتحاد المغرب العربي عدداً من الخطوات للتعاون فيما بينها مثل إنشاء عدد من المؤسسات المشتركة، وتحقيق حرية تبادل السلع وفي مقدمتها السلع الزراعية.

وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي استكملت إجراءات العمل بها في عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن بينها السلع الزراعية. وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وقد تضمنت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، وتصلح هذه الإستراتيجية لأن تكون إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الاكتفاء تمهيداً لتحقيق الأمن الغذائي.

وخلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية بتنفيذ مشاريع زراعية في جمهورية السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسورية والإمارات. كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصاً في المناطق الشمالية التي تتوفر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح. وقد قام عدد من الشركات الخاصة بالمباشرة بتنفيذ مشاريع مماثلة، تضمن بعضها إنشاء البنى الأساسية اللازمة لهذه المشاريع. وتشير هذه التطورات إلى توفر توجه فعلي للاستفادة من الإمكانيات الواسعة التي تتمتع بها الدول العربية، لتحسين أوضاع الأمن الغذائي.

معوقات التكامل العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي : على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات أكثر فعالية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المأمولة. وتتخلص أهم هذه العقبات في عدم توافر

المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك إصدار التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنى الأساسية الضرورية، ومنح الميزات التفضيلية للمشروعات الزراعية، بالإضافة إلى عدم التوصل إلى التوليفة المناسبة بين الموارد في الدول العربية، بسبب عدم توفير حرية انتقال عوامل الإنتاج لدرجة مقبولة تكفل وجود سوق إقليمية عربية تتفاعل فيها هذه الموارد لجذب الاستثمارات في المشروعات الزراعية. وتعاني الدول العربية من التشابه في أنماط الإنتاج الزراعي بسبب عدم الاستفادة من الميزة النسبية التي يختص بها كل بلد، وهو ما يضعف قدرة الدول العربية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

مستقبل التكامل العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

يرتبط تحقيق التعاون والتكامل في الوطن العربي بتوفر الموارد والإمكانات التي يعزز استثمارها المصالح المشتركة، وينعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في الدول العربية. وقد تبين من استعراض حالة الموارد أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات التي تمكنه من توفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فوائض للتصدير من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة العربية. إذ تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 126 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لا تستثمر، ويقع القسم الأكبر منها حيث تتوفر مصادر المياه. ففي السودان وحده حوالي 70 مليون هكتار من هذه الأراضي التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية. وعلى سبيل المثال تقدر الفجوة الغذائية العربية من القمح بحوالي 25 مليون طن تتطلب زراعة حوالي 5 إلى 6 مليون هكتار، وتحتاج إلى حوالي 50 مليار م³ من المياه إذا تم الري بالطرق التقليدية الحالية، و 25 مليار م³ من المياه إذا استخدمت الطرق الحديثة في الري. كما أن هناك إمكانيات واسعة للتنمية الرأسية وذلك عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، وتطوير أنظمة البحث الزراعي. ويتوفر في الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة يمكن مضاعفة إنتاجها عدة مرات.

وتمتلك معظم الدول العربية قدرات استثمارية كبيرة، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى مناخ مناسب تتوفر فيه الأطر القانونية والتشريعية الملائمة، والخدمات الأساسية في مناطق الإنتاج الزراعي. ومن الميزات الهامة التي تسهل التكامل، توفر السعة السوقية في الوطن العربي حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية من الخارج حوالي 46.5 مليار دولار عام 2007، شكلت الواردات البيئية منها 11.3 في المائة فقط. وبلغت الصادرات الزراعية حوالي 13.9 مليار دولار، مثلت نسبة الصادرات البيئية منها 35 في المائة. وتتوفر كذلك مجالات واسعة لاستثمار الثروة السمكية في شواطئ تمتد لحوالي 22.4 ألف كم. وتتميز الزراعة العربية بتنوع بيئاتها الطبيعية إذ تتدرج من أقاليم الغابات العالية ذات الأمطار الغزيرة التي يزيد معدل هطولها عن 1000 ملم سنوياً إلى المناطق شبه الرطبة، فالمناطق شبه الجافة والمناطق الجافة. ويقع الوطن العربي في حزامين حزام الأمطار الربيعية والشتوية في الشرق العربي وساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي والشرقي، وحزام الأمطار الصيفية في السودان والصومال وأجزاء من اليمن والسعودية بالإضافة إلى مناطق الري المعتمدة على الأنهار والمياه الجوفية. ويتيح هذا التنوع البيئي تنوع وتوفر المحاصيل النباتية والحيوانية على

مدار العام. وعليه، فإن ما تحققه الدول العربية مجتمعة يصعب تحقيقه على المستوى الفردي أو غير ممكن لمعظم الدول، حيث أن إنتاج الحبوب مثلاً في أربع دول عربية هي مصر والسودان وسورية والمغرب غطى حوالي 72 في المائة من مجمل إنتاج الحبوب في الوطن العربي في عام 2007.

وقد أولت قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنمية اهتماماً خاصاً بموضوعات الأمن الغذائي والأمن المائي، وحماية البيئة، وتنشيط الاستثمار، وذلك باعتماد مشروعات محددة لتحقيق التنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية في الدول العربية وأهمها: مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ووضع إستراتيجية للأمن المائي العربي. كما اتخذت القمة توجهاً عملياً لدعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية والاستثمار في إنتاج الغذاء، من خلال توفير ملياري دولار توضع في حساب خاص في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ينفذها القطاع الخاص في الدول العربية بما فيها المشروعات الزراعية، الإطار رقم (3).

الإطار رقم (3)

مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنمية والاجتماعية عام 2009 إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي. ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب، والمحاصيل السكرية، ومحاصيل البذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية. كما يهدف المشروع إلى توفير فرص استثمارية مجدية للقطاع الخاص للعمل في مشاريع البنى الأساسية والخدمات الزراعية المرتبطة بالمشروع، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية التي تشكو من معدلات البطالة المرتفعة. ويشمل المشروع عدداً من الدول العربية، تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفر الموارد من الأراضي الزراعية والمياه، وهي تونس والجزائر والسعودية والسودان وسورية والعراق ومصر والمغرب واليمن. ويمكن أن تشارك في المشروع أي من الدول العربية الراغبة في ذلك. وينفذ المشروع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص في ضوء التزامات كل منها، حيث تتولى الحكومات تأمين المرافق والبنى التحتية، ويتولى القطاع الخاص المكونات المتعلقة بالاستثمار الزراعي والتسويق والخدمات الزراعية. وتبلغ تكاليف المشروع حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حوالي 65 مليار دولار تتوزع مناصفة بين القطاعين العام والخاص.

ويتوقع أن يسفر المشروع خلال مراحل الثلاث بصورة متراكمة، عن تحقيق زيادة مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20.4 مليون طن تمثل 81 في المائة من الإنتاج الحالي، و 6.3 مليون طن من الأرز تمثل 93 في المائة من الإنتاج الحالي، و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية، وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية تمثلان 81 في المائة و 69.3 في المائة من الإنتاج الحالي على التوالي. ومن المتوقع أن يوفر 8.6 مليون فرصة عمل خلال مراحل الثلاث. يقترح المشروع استحداث وحدة متخصصة لمتابعة عمليات التنفيذ وتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، وتقوم هذه الوحدة بتقديم تقاريرها إلى لجنة مختصة يشكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمثل فيها الدول المشمولة بالمشروع بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

خاتمة

يتضح مما سبق أن الدول العربية لديها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهودور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية.

ويتجسد بناء القوة الذاتية العربية في تحقيق إنتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية التي تركز على إعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية، وإقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشتركة، والتوسع في الري الحديث، والإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث. كما يلزم إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير المناسبة، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحّر.

كما يمكن أن تركز الإستراتيجية على معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته، هذا إلى جانب وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من شبكات طرق وخزانات وسدود مائية وشبكات ري وصرف واستصلاح وتوطين أراض زراعية جديدة، وإنشاء مراكز تخزين وتسويق. وتطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف.

ومن جانب آخر فمن الممكن أن يتناول تنفيذ الإستراتيجية المذكورة تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية. كما من الممكن أن تشمل هذه الإستراتيجية إقامة مشاريع مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء معهد عربي للتقنية الحيوية وهندسة الجينات، وبنك للجينات، وإقامة مشروع لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية.

وعلى صعيد دعم الإنتاج الزراعي وتطويره لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الأمر يتطلب تطوير الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية، وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة. كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة من خلال إقامة كتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ولاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.